**الوحدة الثامنة**

**في**

**السياسات المالية**

**- مقدمة.**

**- مفهوم السياسة المالية.**

**- سياسة استئجار الأصول وشراؤها.**

**- سياسة استهلاك الأصول کوقاء من الضريبة.**

**- سياسة التمويل.**

**- اسئلة وتمارين.**

مقدمة أن السياسية هي مجموعة القواعد والتعليمات التي تضعها الإدارة العليا في المشروع لتنير الطريق أمام المستويات الادارية الأدنى حين قيامها بالتنفيذ. وتقدم السياسة اطارا عاما ودائما لسلوك العاملين وتصرفاتهم في المشروع. وهي تعتبر بمثابة الدستور للعمل حيث انها تتخذ شكل التعليمات الملزمة للعاملين.

وتهدف ادارة الشروع من وضع السياسة تحقيق الأغراض الأتية:

- تحقيق أهداف المشروع وذلك عن طريق ربط الاعمال بالأهداف.

- تقنية التكلفة والاقتصاد في الوقت والجهد.

- ربط اقسام المشروع بعضها ببعض.

وحتى تحقق السياسات الغرض منها يجب أن تتوافر فيها الشروط التالية:

1. أن تنطلق من الأهداف المحددة وان تتناسب مع هذه الأهداف.
2. أن تتناسب وتتلاءم مع القوانين والانظمة الحكومية السائدة ومع مجموعة القيم الأخلاقية السائدة.
3. أن تتلاءم مع طبيعة عمل المشروع وموارده ومستخدميه. بحيث تكون مقنعة لجميع مستويات المستخدمين.
4. أن تكون واقعية واضحة ممكنة التنفيذ.
5. أن تكون مرنة قابلة للتعديل. أو التغيير إذا اقتضت الضرورة ذلك، وفي نفس الوقت ان تمتاز بالثبات والاستقرار طالما أن الظروف التي وضعت فيها ثابتة ومستقرة.
6. أن تكون محددة ومكتوبه.
7. أن يتم فحصها وتقيمها باستمرار.

**مفهوم السياسة المالية**

هي مجموعة من التعليمات المالية التي تضعها الادارة العليا في المشروع ليقوم الموظفون المعنيون باتباعها.

فالسياسة المالية تحدد الطريق الواجب اتباعها أمام هؤلاء الموظفين وتقوم الادارة العليا بوضعها بمساهمة من المدير المالي حيث يقدم الاقتراحات التي يراها مناسبة

وسنتناول بالبحث السياسات المالية التالية:

- سياسة استئجار الاصول وشراؤها.

- سياسة استهلاك الأصول.

- سياسة التمويل

**سياسة استئجار الأصول أو شراؤها**

إن الهدف من الحصول على الأموال هو امتلاك الأصول بأنواعها ويمكن الحصول على هذه الأصول اما بامتلاكها وتحمل جميع أعبائها واما باستئجارها وتحمل جزءا من أعبائها.

والأصول التي يمتلكها المشروع تقسم إلى قسمين رئيسيين:

- الاصول المتداولة مثل البضاعة والذمم المدينة والنقدية، وهذه الأصول تتحول خلال فترة زمنية قصيرة من شكل الى اخر لذلك لا يمكن للمشروع الحصول عليها الا عن طريق الامتلاك ولا يلجأ إلى حالة استئجارها.

- الاصول الثابتة مثل الأراضي والمباني والآلات وغيرها. وهي اصول يقتنيها المشروع من اجل استخدامها في عملياته وقد تطول فترة استخدامها. لذلك فإن المشروع يمكنه الحصول عليها أما بامتلاكها واما باستئجارها.

ويعرف الاستئجار: بأنه حالة شراء حق استخدام الأصل لفترة معينة دون امتلاكه. ولعملية استئجار الاصل مزايا تحققها المنشأة المستأجرة كما ان لها عيوباً تؤثر على هذه المنشأة

وفيما يلي مزايا وعيوب استئجار الأصول الثابتة:

**ا. المزايا:**

1. تحسين السيولة نتيجة عدم تجميد الاموال في أصول ثابتة مما يؤدي الى ارتفاع مستوى رأس المال العامل.
2. المرونة: حيث أن استئجار الأصل الثابت يمكن المشروع من التحول الى أصل آخر في حالة نقصان كفاية الاصل الأول الانتاجية. كما أن الاستئجار للأصل يمكن المشروع من ارجاعه الى مالكه في حالة التوقف عن الانتاج خاصة في المشروع الموسمي حيث يتخلص المشروع من تكلفة هذا الأصل.
3. في حالة الاستئجار لا يتحمل المستأجر مشكلة صيانة الأصل كما لا يتحمل مشكلة تقادم الأصل واهلاكه، وخاصة

الأصول التي تحتاج صيانة متكررة وتتقادم بسرعة.

1. ان ايجار الأصل الذي يدفعه المستأجر يعتبر مصروفا يظهر ضمن الحسابات الختامية للمستأجر مما يقلل صافي الربح لديه وبالتالي يقل الوعاء الضريبي وتقل الضرائب التي يدفعها المشروع المستأجر.
2. الأصول المستأجرة تبقى بعيدة عن متناول الدائنين للمشروع ولا يستطيعون المطالبة بتصفية هذه الأصول لتحصيل ديونهم.
3. لا تستغرق عملية الاستئجار جهد ووقتا كبيرين.

العيوب:

1. ارتفاع تكلفة الاستئجار النهائية بالرغم من ظهورها في البداية بتكلفة مبدئية منخفضة، ذلك عکس امتلاك الأصول والتي تظهر مرتفعة مبدئيا ولكنها في حقيقتها النهائية أقل من تكلفة الاستئجار.
2. قد يكون من الصعب الحصول على الأصل واستئجاره حين الحاجة اليه، بينما يكون الأصل الممتلك في متناول المشروع.
3. إن المشروع الذي لا يمتلك اصولا ثابتة يكون من الصعب عليه التفاوض والحصول على قروض خاصة من الجهات التي تحتاج الى ضمانات.

- ونظرا لأن عملية امتلاك الأصول الثابتة أو استئجارها لها أثر كبير على تكلفة السلعة أو الخدمة التي يقدمها المشروع. لذلك فإنه لا بد من سياسة يضعها المشروع وتحكم الأصول.

**سياسة استهلاك الأصول** The Depreciation Policy

تعتبر قيمة الأصول الثابتة التي يمتلكها المشروع مصاريف رأسمالية وهي مصاريف مدفوعة مقدما Prepaid Expenses وتوزع هذه المصاريف على عدة فترات مالية (باستثناء قيمة الأراضي) ويسمى الجزء الذي يحمل للفترة المالية باسم الاستهلاك(الاهلاك).

ويعرف الاستهلاك بأنه النقص في قيمة الأصل نتيجة:

- استخدام هذا الأصل.

- التقادم Obsolescence

- مضي المدة.

ويسجل الاستهلاك محاسبياً ويعتبر مصروفا على الفترة المالية مما يؤثر على نتائج أعمالها وعلى تكلفة السلع والخدمات التي يقدمها المشروع. ونتيجة لهذا التأثير لا بد من وضع سياسة واضحة فيما يتعلق باستهلاك الأصول الثابتة في المشروع.

وان سياسة الاستهلاك التي يضعها المشروع لا بد وأن تحدد الأمور الآتية:

- عوامل (أسس) احتساب الاستهلاك.

- طريقة احتساب الاستهلاك.

- أثر الاستهلاك على الوعاء الضريبي ومدی الرغبة في استخدام الاستهلاك كوقاء من الضريبة.

 **أسس احتساب الاستهلاك:**

1. قيمة الأصل التاريخية Original cost

تسجل الأصول الثابتة محاسبياً بمقدار، تكلفتها التاريخية والتي تمثل المبالغ التي صرفت على الأصل الثابت حتى أصبح جاهزة للاستخدام. وهذه القيمة تعتمد على أن القوة الشرائية لوحدة النقد ثابتة.

2. القيمة الاستبداليه

ويعرفها البعض بأنها القيمة الحالية للأصل، بينما يعرفها البعض الآخر بأنها القيمة المستقبلية للأصل عندما يصبح غير صالح للاستعمال أي قيمة خردة الأصل (النهاية) المقدرة. Estimated salvage value –

1. العمر الانتاجي للأصل Useful life

وهذا من الصعب تقديره لأنه يعتمد على امر مستقبلي ولكن بالخبرة يمكن تقدير عمر انتاجي للأصل عن طريق امثاله. ويقصد بالعمر الانتاجي المدة التي سيعيشها الأصل وهو صالح للاستخدام.

**طرق احتساب الاستهلاك Methods of Depreciation**

تعددت طرق احتساب قسط الاستهلاك نتيجة تعدد الأصول الثابتة واختلاف طبيعة عملها. ويمكن تقسيم طرق احتساب الاستهلاك الى المجوعتين الآتيتين:

 أ. طرق الاستهلاك حسب الزمن وهي نوعان:

1. طرق تؤدي الى ثبات قسط الاستهلاك وهي طريقة القسط الثابت.

2. طرق الاستهلاك السريع وتؤدي الى تناقص قسط الاستهلاك سنة بعد اخرى واهمها طريقة مجموع ارقام السنوات وطرقة ضعف نسبة القسط الثابت من رصيد الأصل الثابت.

ب. طرق الاستهلاك حسب الاستخدام والانتاج حيث يتناسب قسط الاستهلاك مع ما تم انتاجه.

وفيما يلي شرح مفصل لطرق الاستهلاك اعلاه.

**طريقة القسط الثابت Straight Life**

وهذه الطريقة هي أسهل الطرق في احتساب قسط الاستهلاك حيث تقسم قيمة الأصل الثابت التي ستستهلك على العمر الانتاجي المتوقع للأصل.

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| قسط الاستهلاك الثابت | = | قيمة الأصل التاريخية - قيمة الخردة |  |  |
| العمر الانتاجي |

مثال:

تكلفة الألة 50000 دينار

قيمة الخردة 4000 دينار

العمر الإنتاجي 10 سنوات

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| قسط الاستهلاك الثابت | = | 50000 - 4000 | = | 4600 دينار |
| 10 |

ويعاب على هذه الطريقة في احتساب قسط الاستهلاك انها تحمل جميع الفترات المالية بنفس قسط الاستهلاك في حين أن الأصل تقل كفاءته وإنتاجيته وتزيد تكاليف صيانته بمرور السنوات

 **طريقة مجموع أرقام سنوات العمر الإنتاجي** Sum of The Year Digits

وهي احدى طرق الاستهلاك السريع وفيها يتناقص قسط الاستهلاك من سنة الى اخرى حيث تحمل السنة الأولى بقسط استهلاك مرتفع يقل في السنة الثانية

مثال:

تكلفة الألة 50000 دينار

قيمة الخردة 4000 دينار

العمر الإنتاجي 10 سنوات

يمكن ايجاد قسط الاستهلاك المتناقص طبقا لهذه الطريق بالقانون الاتي:

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| قسط الاستهلاك  | = | (تكلفة الأصل – الخردة) × (العمر الباقي للأصل + 1)  | = |  |
| مجموع ارقام سنوات العمر الانتاجي |
| قسط الاستهلاك للسنة الأولى  | = | (50000 –4000) × (9 + 1 ) | = | 8363.6 دينار |
| 10+9+8+7+6+5+4+3+2+1 |

وهكذا نجد أن قسط الاستهلاك يقل من سنة إلى أخرى ويمكن ايجاد الاستهلاك طبقا لهذه الطريقة لجميع السنوات بالخطوات الآتية

1. ترتيب ارقام سنوات العمر الانتاج بالشكل الآتي ويتم جمعها

10+9+8+7+6+5+4+3+2+1 = 55

2. ایجاد القيمة التي سيتم استهلاكها = تكلفة الاصل - الخردة =

 50000 – 4000 = 46000 دينار

1. ایجاد قسط الاستهلاك عن طريق =

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| القيمة التي سيتم استهلاكها | × | الترتيب المقابل للسنة المطلوبة |  |  |
| مجموع الارقام |
| فمثلا قسط الاستهلاك في السنة الثالثة = | 46000 | × | 8 | = 6691 دينار |  |
| 55 |

**طريقة ضعف نسبة القسط الثابت من رصيد الأصل الثابت** Double Declining Balance

لقد سبق القول بأن قسط الاستهلاك بطريقة القسط الثابت يمكن ايجاده بالقانون الاتي:

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| قسط الاستهلاك الثابت | = | قيمة الأصل التاريخية - قيمة الخردة |  |  |
| العمر الانتاجي |

واذا اردنا ايجاد نسبة الاستهلاك الثابتة فإننا ننسب قسط الاستهلاك الى تكلفة الأصل - قيمة الخردة

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| نسبة الاستهلاك بطريقة القسط الثابت | = | قسط الاستهلاك الثابت × 100% |  |  |
| تكلفة الأصل – قيمة الخردة |

وتقوم طريقة ضعف نسبة القسط الثابت من رصيد الأصل الثابت على اساس اهمال قيمة الخردة للأصل ثم ايجاد قسط الاستهلاك بضرب رصيد الأصل في ضعف نسبة قسط الاستهلاك الثابت وتصبح الخطوات كالتالي:

1. ایجاد نسبة قسط **الاستهلاك الثابت ومضاعفتها وتكون النسبة =** 2 × 1/ن × 100% حيث ن عدد سنوات العمر الإنتاجي.

2. أيجاد قسط الاستهلاك المتناقص بضرب رصيد الأصل في ضعف النسبة ويتم التوقف عن احتساب الاستهلاك عندما ينتهي العمر الانتاجي المقدر والرصيد يعتبر بمثابة خردة او يقدر له عمر انتاجي جديد اذا وجد أن الأصل يمكن أن يستمر في الإنتاج.

مثال:

تكلفة الأصل 45000 دينار

قيمة الخردة 5000 دينار

العمر الإنتاجي 4 سنوات

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| 1. قسط الاستهلاك الثابت
 | = | 45000 - 5000 | = 10000 دينار |  |
| 4 |
| نسبة الاستهلاك بطريقة القسط الثابت | = | 10000 × 100% | = 25% |  |
| 45000 – 5000  |

ضعف النسبة = 50% ويمكن إيجاد هذه النسبة 2 × 1/4 × 100% = 50%

2. أقساط الاستهلاك طبقاً لطريقة ضعف نسبة القسط الثابت من رصيد الأصل الثابت هي في:

السنة الأولى:

قسط الاستهلاك = 45000 × 50% = 22500 دينار

رصيد الأصل = 45000 – 22500 = 22500 دينار

في السنة الثانية:

 قسط الاستهلاك = 22500 × 50% = 11250 دينار

رصيد الأصل = 22500 - 11250 = 11250 دينار

في السنة الثالثة:

قسط الاستهلاك = 11250 × 50% = 5625 دينار

رصيد الأصل = 11250 – 5625 = 5625i دينار

في السنة الرابعة:

قسط الاستهلاك = 5625 × 50% = 2812.5

رصيد الأصل = 5625 – 2812.5 = 2812.5 دينار

ويمثل رصيد الأصل في نهاية السنة الرابعة قيمة الخردة لهذا الأصل

لقد وجدنا أن طرق الاستهلاك السريع تحمل الفترات المالية الأولى بأقساط استهلاك مرتفعة تقل في السنوات المتلاحقة تدريجيا. وفي هذا الأمر عدالة في توزيع المصروف بين السنوات حيث أن الأصل في السنوات الأولى انتاجية مرتفعة وتكاليف صيانته متدنية بعكس الوضع في السنوات المتأخرة من عمره الانتاجي.

**الاستهلاك حسب الإنتاج والاستخدام:**

أن بعض الأصول الثابتة لها طاقة انتاجية محددة ضمن شروط معينة وتستنفذ طاقتها بالتدريج مع كل وحدات تنتج وفي حالة انتاج جميع الطاقة لا يتبقى من الأصل سوى قيمة الخردة لهذا الأصل.

وفي مثل حالة هذه الأصول فإن الفترة المالية تحمل بنصبيها من تكلفة الأصل بعد طرح قيمة الخردة وذلك بنسبة ما خصها من انتاجية هذا الأصل ويمكن أيجاد قسط الاستهلاك بالقانون الاتي:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| قسط الاستهلاك  | = | **(تكلفة الأصل - الخردة) ×** عدد الوحدات المنتجة خلال الفترة المالية |
| الطاقة الإنتاجية الكاملة للأصل |

مثال:

تكلفة الآلة 35000 دينار

قيمة الخردة 5000 دينار

الطاقة الإنتاجية للآلة مليون وحدة

الإنتاج الفعلي في احدى السنوات 150 الف وحدة

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| قسط الاستهلاك في تلك السنة | = | (35000 - 5000) × 150000 | = | 4500 دينار |
| 1000000 |

**سياسة الاستهلاك كوقاء من الضريبة**

لقد وجدنا سابقا أن هناك عدة طرق لاستهلاك الأصل الثابت. والاستهلاك هو عبارة عن قيد محاسبي في فترة مالية لمصروف سبق وان دفع مقدما ويوزع على فترات متعددة. ويحمل هذا الاستهلاك للفترة المالية التي سجل خلالها مما يؤدي الى نقصان الأرباح وبالتالي نقص الوعاء الضريبي وانخفاض الضريبة التي تدفعها المنشأة.

إن قسط الاستهلاك يختلف في مقداره للأصل الواحد باختلاف طريقة الاستهلاك المتبعة. لذلك فإن طريقة الاستهلاك تؤثر في مقدار الضريبة المدفوعة وبالتالي تؤثر في مقدار التدفق النقدي الخارج.

ولتوضيح ذلك نفرض المثال الاتي:

 مثال:

فيما يلي معلومات عن احدى الشركات:

الأصول الثابتة 750000 دينار وعمرها الانتاجي 5 سنوات المبيعات 2000000 دينار تكلفة المبيعات والمصاريف المتنوعة عدا الاستهلال، 1250000 دينار، معدل الضريبة 30%.

هل يستطيع هذا المشروع أن يوفر ضريبيا أذا اتبع طريقة استهلاك (ولنفرض طريقة مجموع السنوات) بدلا من طريقة القسط الثابت. وما مقدار هذا الوفر وذلك في السنة الأولى من عمره الانتاجي.

طريقة القسط الثابت:

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| قسط الاستهلاك الثابت | = | 750000  | = | 150000 دينار |
| 5 |

صافي الربح = ثمن المبيعات - تكلفة المبيعات والمصاريف والاستهلاك

 = 2000000 - (1250000 + 150000 ) = 600000 دينار

مقدار الضريبة = 600000 × 0.30 = 180000 دينار

طريقة القسط المتناقص:

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| القسط االمتناقص للسنة الأولى  | = | 750000 × (4 + 1 ) | = | 250000 دينار |
| 5+4+3+2+1 |

صافي الربح = ثمن المبيعات - تكلفة المبيعات والمصاريف والاستهلاك

 = 2000000 - ( 1250000 + 250000 ) = 500000دينار

مقدار الضريبة = 500000 × 0.30 = 150000 دينار

الوفر الضريبي في حالة اتباع طريقة القسط المتناقص في الاستهلاك بدلا من طريقة القسط الثابت مقداره

= 180000 - 150000 = 30000 دينار

ويمكن التوصل الى مقدار هذا الوفر بالطريئة الآتية:

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|  قسط الاستهلاك الثابت | = | 750000  | = | 150000 دينار |
| 5 |
| :القسط االمتناقص للسنة الأولى  | = | 750000 × (4 + 1 ) | = | 250000 دينار |
| 5+4+3+2+1 |

الوفر الضريبي = نسبة الضريبة × (القسط المتناقص - القسط الثابت)

- الوفر الضريبي = 30% × (250000-150000) = 30000 دينار

ولكن لنا أن نتساءل هل يستمر هذا الوفر طوال عمر الأصول الثابتة أم لا، ولمناقشة ذلك نعود الى مثالنا السابق ونجد هل هناك وفر ضريبي طوال السنوات ام لا مع افتراض ثبات العوامل الاخرى كنسبة الضريبة والشكل القانوي للمصنع.

السنة الأولى

وجد أن الوفر الضريبي 30000 دينار

السنة الثانية

قسط الاستهلاك الثابت = 150000 دينار

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| القسط االمتناقص للسنة الثانية  | = | 750000 × (3 + 1) | = | 200000 دينار |
| 5+4+3+2+1 |

الوفر الضريبي في السنة الثانية = 30% × ( 200000 – 150000 ) = 15000 دينار.

السنة الثالثة

قسط الاستهلاك النابت = 150000 دينار

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| القسط االمتناقص للسنة الثالثة  | = | 750000 × (2 + 1) | = | 150000 دينار |
| 5+4+3+2+1 |

الوفر الضريبي في السنة الثالثة = 30% × ( 150000 – 150000 ) = صفر دينار.

أي لا يوجد وفر

السنة الرابعة

قسط الاستهلاك النابت = 150000 دينار

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| القسط االمتناقص للسنة الرابعة  | = | 750000 × (1 + 1) | = | 100000 دينار |
| 5+4+3+2+1 |

الوفر الضريبي في السنة الرابعة = 30% × ( 100000 – 150000 ) = - 15000 دينار.

يوجد وفر سلبي (يزداد مبلغ الضريبة المدفوع)

السنة الخامسة

قسط الاستهلاك النابت = 150000 دينار

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| القسط االمتناقص للسنة الخامسة  | = | 750000 × (0 + 1) | = | 50000 دينار |
| 5+4+3+2+1 |

الوفر الضريبي في السنة الثانية = 30% × ( 50000 – 150000 ) = -30000 دينار.

يوجد وفر سلبي

 لقد وجدنا أن المشروع يستطيع ان يوفر ضريبيا في السنة الأولى 30000 دينار وفي السنة الثانية من عمر اصوله 15000 دينار في حالة اتباع طريقة القسط المتناقص بدلا من طريقة القسط الثابت ولكن في السنة الرابعة يدفع مبلغ اكبر بمقدار 15000 دينار كضريبة وفي السنة الخامسة أيضا مبلغا زائد قدره 30000 دينار. أي أن ما وفره المشروع في السنوات الأولى من عمر أصوله الثابتة دفعه وبنفس الكمية في السنوات المتأخرة.

مما تقدم نجد ان مبلغ الضريبة المدفوع خلال سنوات العمر الانتاجي للأصول الثابتة لا يتغير بتغير طريقة الاستهلاك

فماذا يستفيد المشروع ضريبياً من تغيير طرق الاستهلاك المتبعة، **في الواقع أن المشروع يحقق الفوائد التالية:**

1. إن المبلغ (30000 دينار) التي وفرها في السنة الأولى دفعها في السنة الخامسة بنفس الرقم فكأن المشروع حصل على قرض مجاني من الدولة في السنة الأولى يستطيع استثماره، ويسدده في السنة الخامسة.

فالمشروع يحصل على قروض مجانية في النصف الأول من العمر الإنتاجي للأصول يسددها في النصف الثاني من عمر الأصول بدون فوائد، فهذا الوفر الضريبي يمكن اعتباره من هذه الحالة بمثابة نقد داخل للمنشاة أو تقليل في النقد الخارج من المشروع.

2. من الملاحظ في جميع دول العالم انخفاض القيمة الشرائية لوحدات النقد فيها من فترة لأخرى لذلك فإن المشروع يوفر وحدات نقدية قيمتها الشرائية عالية ويسددها في المستقبل حيث تكون القيمة الشرائية لها قد انخفضت.

3. لقد وجدنا أن المشروع يستطيع الاستفادة من اتباع طريقة القسط المتناقص بدلا من اتباع طريقة القسط الثابت في النصف الأول من عمر الأصل الثابت، وينعکس الوضع في النصف الثاني لذلك فإن المشروع يستطيع اتباع طريقة القسط المتناقص في البداية ثم التحول عنها إلى طريقة القسط الثابت في النصف الثاني من عمر الأصل الثابت ولكن هذا الأمر يتعارض مع المبادئ المحاسبية (مبدأ الاستمرار والثبات)، كما أن الكثير من التشريعات تمنع ذلك.

***سياسة التمويل***

تتضمن عملية التمويل

- تقدير حاجة المشروع من الأموال ووقت هذه الحاجة.

- الحصول على الأموال من مصادرها بأفضل الشروط من حيث التكلفة المناسبة والشروط الميسرة والكميات المطلوبة.

والمشكلة التي تقابل المدير المالي في عملية التمويل هو تعدد مصادر الأموال وكيفية الحصول على مزيج مناسب من هذه الأموال.

ولقد سبق لنا التعرض للهيكل المالي للمنشأة في الوحدات السابقة وتعرضنا المصادر الأموال المتنوعة مزاياها وعيوبها وتكلفتها وخصائصها.

وفيما يلي نجمل هذه المصادر جميعها ونصنفها فيما يلي:

 أول : من حيث الملكية

تقسم الأموال إلى

أ. أموال ملكية ويقصد بها الأموال التي يتم الحصول عليها من اصحاب المنشأة وتسمى حقوق الملكية. وتشكل هذه الأموال رأس المال الذي يدفعه أصحاب المنشأة كما تشمل الأرباح المحتجزة (الاحتياطيات بأنواعها).

ب. اموال الغير ويقصد بها الأموال التي يحصل عليها المشروع عن طريق الاقتراض ومن امثلتها الائتمان التجاري والائتمان المصرفي والقروض طويلة الأجل.

ثانيا: من حيث مصدر الأموال

تقسم الأموال إلى:

1. مصادر داخلية للأموال وهي الأموال التي تحصل عليها المنشأة من خلال أعمالها وتشمل الارباح المحتجزة والتي لا يتم توزيعها على أصحاب المنشأة.
2. مصادر خارجية للأموال وهي الأموال التي تحصل عليها المنشأة من خارجها مثال عملية زيادة رأس المال عن طريق طرح اسهم وبيعها أو عملية الاقتراض بأنواعه المختلفة.

ثالثا تصنيف الأموال من حيث الزمن

تقسم الاموال الى:

1. أموا قصيرة الأجل والتي يجب ارجاعها إلى مصادرها في خلال مدة تقل عن السنة ومن أنواعها الائتمان التجاري والائتمان المصرفي.
2. أموال طويلة الأجل وتشمل أموال الملكية والقروض والسندات التي تتطلب مرور زمن طويل قبل سدادها.

**اسئلة وتمارين**

1. عرف السياسة المالية وما هي الشروط الواجب توافرها في السياسة.
2. اذكر مزايا استئجار الأصول الثابتة وعيوبها.
3. عرف الاستهلاك، واذكر طرقتين من طرف احتساب الاستهلال.
4. ما هي اسس احتساب الاستهلاك.
5. هل يمكن اعتبار الاستهلاك مصدرا للتدفق النقدي.
6. اشرح كيف يمكن استخدام الاستهلاك كوقاء من الضريبة.
7. اذكر مصادر الأموال من حيث ملكيتها.

التمرين الأول:

الة تكلفتها 22000 دينار وعمرها الانتاجي 8 سنوات وقيمة النفاية لها في نهاية عمرها الانتاجي 2000 دينار. أوجد ما يلي:

1. قسط الاستهلاك الثابت.
2. قسط الاستهلاك. في السنة الثانية من عمر الآلة بطريقة مجموع ارقام سنوات العمر الانتاجي.

 التمرين الثاني:

 مصنع يمتلك اصولا ثابتة تكلفتها 400000 دينار وعمرها الانتاجي المقدر 10 سنوات صافي ربحه قبل احتساب الاستهلاك 250000 دينار ونسبة الضريبة على الربح هي 35%.

 أوجد:

مقدار الوفر الضريبي في حالة احتساب الاستهلاك بطريقة مجموع ارقام سنوات العمر الانتاجي بدلا من احتسابه بطريقة القسط الثابت وذلك في السنة الثانية من عمر الاصول الثابتة.